ناشط سعودي: بن سلمان يأخذ نسبة حتى على نفايات المملكة



التغيير

هاجم المعارض السعودي عمر بن عبدالعزيز محمد بن سلمان ونظام الحكم في المملكة، وسخر في الوقت ذاته، من الهجوم الذي تشنه وسائل إعلام سعودية على المسؤول السعودي السابق سعد الجبري.

وقال بن عبد العزيز، والذي كان مقرباً من الصحفي جمال خاشقجي، وفق مقطع فيديو: "يقولون إن الهارب سعد الجبري كان داعماً ومطالبا بالملكية الدستورية وداعما لعبد الله الحامد وكان مكتبه مفتوحا لكل إخواني"، معتبراً أن ذلك يرفع أسهمه بين عامة الشعب السعودي.

وسخر من أسلوب الإعلام السعودي في تشويه الجبري، مشيراً إلى أن إعلام بن سلمان حاول تشويه الجبري عبر نشره صورة له وهو يصلي في المسجد النبوي وإلى جواره السياسي التركي المعروف هاكان فيدال، متابعاً: "ليس بهذا الشكل يمكن الإساءة لسعد الجبري فيها".

واستهجن عبد العزيز، في مقطع فيديو آخر ممارسات محمد بن سلمان في سرقة أموال الشعب وأخذ نسبة من أموالهم في كل شيء، قائلاً: "هناك اتفاقيات لمحمد بن سلمان أنه إذا أي سعودي مرض ويحتاج لزراعة أعضاء فإن بن سلمان يأخذ نسبة على هذه العملية"، ساخراً "باقي ياخد نسبة على القبور".

وأضاف: "يملك محمد بن سلمان خمس حصص في تطوير عقاري وإعادة التدوير، حتى زبالة الشعب يأخذ عليها نسبة، شغل عجيب".

وكشفت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن الرياض حاولت إغراء سعد الجبري المستشار السابق للأمير محمد بن نايف والمسؤول الكبير السابق في استخبارات آل سعود الموجود في كندا وذلك عبر شريكه بالسفر إلى تركيا كي يكون أقرب إلى عائلته.

وتوضح الصحيفة أن المملكة أرسلت إلى الجبري صديقا لإقناعه بالعودة قبل أن تصدر مذكرات توقيف بحقه وتبلغ الإنتربول بها وتسجن اثنين من أبنائه في مارس/آذار الماضي.

وقالت الصحيفة إن عائلة الجبري تعتبر أن الرياض تريد إعادته لأنه يعرف أسرار العائلة المالكة، وأن محمد بن سلمان لديه ثأر شخصي ضده بسبب خلافات معه حول اليمن ونزاعات أخرى.

وتكشف وثائق الجبري -وفقا للصحيفة- أن الرياض مولت الرئيس السوداني السابق عمر البشير وقبائل في غرب العراق.

وتنقل الصحيفة عن مسؤولين غربيين سابقين وحاليين أنهم يخشون أن يؤدي النزاع بين الرياض والجبري لكشف معلومات حساسة عن العمليات ضد ما يعرف بالإرهاب، وأن المسؤولين الأميركيين يعتقدون أن بن سلمان يستخدم تحقيقات الفساد لملاحقة معارضيه أو منافسيه.

وأكدت "وول ستريت جورنال" أنها أطلعت على وثائق تكشف وجود شبكة بمليارات الدولارات أثرت بكبار المسؤولين الحكوميين السعوديين أثناء ممارسة نفوذ المملكة في الخارج.

في المقابل، تتصاعد المطالب الشعبية في المملكة لسلطات آل سعود بضرورة إلغاء ضريبة القيمة المضافة التي دخلت حيز التنفيذ مطلع الشهر الحالي في ظل أزمة تدهور اقتصادي غير مسبوق.

وتتعاظم حدة الغضب والاحتقان داخل الشارع السعودي عقب فرض ضريبة القيمة المضافة وإلغاء بدل المعيشية في يونيو/ حزيران المنصرم، وارتفاع أسعار السلع والمنتوجات ضمن تداعيات أزمة مالية تشهدها المملكة لأول مرة منذ عقود بفعل فيروس كورونا وحرب أسعار النفط.

وألقت ضريبة القيمة المضافة الجديدة بظلالها السلبية الواسعة على السلع الاستهلاكية، بما في ذلك الاتصالات وحليب الأطفال.

وانتشر مقطع فيديو جرى تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لمواطن يشتكي من فرض سلطات آل سعود ضريبة القيمة 15% على حليب الأطفال.

ومنذ تعيينه وليا لولي العهد، أطلق الأخير سلسلة خطط ووعودات اقتصادية "خيالية"، لكنها لم تطبق حتى الآن وتحديدا بعد ثلاث سنوات من الحكم بل ذهبت بالمملكة إلى الهاوية عدا عن حرب اليمن وأزمة قطر وإيران ومقتل الصحفي جمال خاشقجي وغيرهما من القضايا وسجل الجرائم.